المحاضرة السادسة

سياسات الرعاية الاجتماعية

الأسس النظرية للسياسة الاجتماعية

مفهوم السياسة الاجتماعية :

- السياسة:

مصطلح عربي الأصل يشتق من الفعل (يسوس) أي الحكم أو القيام بالأمر ويستخدم بمعنى policy لتدل على صنع القرار وتنفيذه، كما تعني ايضا فن إدارة المدينة أو حكم المدينة ،

ارتبطت كلمة سياسة بنشاط الحكومة الذي يقوم على إصدار مجموعة من القرارات التي ترسم شكل الحياة ، كما تعرف السياسة ، على أنها تفكير يوجه سلوك وتصرفات وبرامج دولة أو منظمة أو فرد.

السياسة العامة :

هي مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام الأساس في مجال معين ،

يراها البعض على أنها تفكير يعبر عن الأهداف التي ترى الدولة تحقيقها في جميع الميادين والوسائل التي يمكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف وهناك من يطلق على السياسة العامة على أنها مجموعة من المبادئ والخطط والإجراءات والتدابير الصادرة عن الدولة والتي يتم ترجمتها إلى مجموعة من التصرفات بعد اعتمادها من السلطة التشريعية .

السياسة الاجتماعية :

هي جزء من السياسة العامة للدولة ، فهي تحدد إطارها وينحصر إهتمامها في تحقيق العدالة من خلال التوزيع العادل لعائدها بما يحقق رفاهية المجتمع ،

وتناول كثير من العلماء تعريف السياسة فقد عرفها عبد الحليم رضا بأنها مكون أساسي من مكونات السياسة العامة في المجتمع ، وهي تمارس باستخدام الآليات المتآلف عليها في العرف السياسي ، وتهدف إلى تحقيق قدر متزايد من العدالة الاجتماعية عن طريق توفير الخدمات المتنوعة والمتكاملة لأفراد المجتمع ككل، وتقدم للفئات الأكثر احتاجا على وجه الخصوص ، وهي بذلك تعمل على تشكيل المجتمع ككل.

ويرى عبد العزيز نختار السياسة الاجتماعية أنها محصلة التفكير المنظم الذي يستمد من أيديولوجية المجتمع ويسعى إلى تحديد الأهداف الإستراتيجية طويلة الأصل ويوضح مجالات خدمات وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية ويوضح جهود التخطيط لخدمات ومشروعات الرعاية الاجتماعية.

ويؤكد احمد كمال على ان السياسة الاجتماعية مجموعة القرارات الصادرة من المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة ، وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود إيديولوجية المجتمع ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحتوي عددا من البرامج ومجموعة المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة .

ويراها البعض على أنها أنشطة سياسية لها تأثيرات على الرعاية وهي بمثابة التفكير المنظم الذي يوجه الخطط والبرامج الاجتماعية .

ويرى ديفيد جيل (D.Gil)

أن السياسة الاجتماعية هي ما يهدف إلى تنظيم مستمر للمجتمع من أجل القضاء على مشكلات الأفراد والجماعات في المجتمع ، وهي بهذا تتضمن تحديد لذلك المشكلات وأساليب مواجهتها وتصميم البناءات التي تقوم بذلك من أجل تحسين الأوضاع.

على أن السياسة الاجتماعية تتضمن القرارات والإجراءات ومختلف الممارسات kenrick وكينريك تومبسون thomas يتفق كل من توماس سوليفان الرسمية وغير الرسمية التي تهدف إلى إحداث التغييرات الاجتماعية لتخفيف حدة المشكلات الاجتماعية السائدة.

ومن استعراض التعريفات السابقة للسياسة الاجتماعية يمكن أن نحدد مفهوم السياسة الاجتماعية مما يلي:

أ) السياسة الاجتماعية هي عملية اتخاذ القرارات التي تنطلق بأهداف المجتمع خلال فترة زمنية على المدى البعيد.

ب) السياسة الاجتماعية هي الوسائل والغايات والبرامج والنظم الموجهة للوصول إلى تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة وتأمين الدخل.

ج) ترتبط السياسة الاجتماعية بأيديولوجية المجتمع والاتجاهات السائدة فيه وما فيه من قيم وعادات وتقاليد.

د) تعتمد السياسة الاجتماعية على المشاركة الاجتماعية لصنع وصياغة قرارات السياسة فهي مسئولية مشتركة من الدولة بأجهزتها والمواطنين المستفيدين.

ه) يتضمن وضع مجموعة من الخطط والبرامج والمشروعات التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع .

و) يتم تحديد السياسة الاجتماعية في إطار مجموعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بجانب القيم السائدة في المجتمع.

ز) تحدد السياسة الاجتماعية المجالات المختلفة للرعاية الاجتماعية والفئات التي تتعامل معها برامج الرعاية الاجتماعية.

ح) يتم تنفيذها في ضوء موارد المجتمع البشرية والمادية المتاحة بهدف إشباع حاجات أفراد المجتمع.

سياسات الرعاية الاجتماعية :

تعتبر سياسات الرعاية الاجتماعية أحد مجالات السياسة الاجتماعية فهي بمثابة النسق الفرعي من السياسة الاجتماعية تستخدمها الحكومات لتوزيع الموارد المحدودة . ويمكن تعريفها على أنها :

سياسات الحكومات التي تشمل فعل مخطط له تأثير مباشر على رفاهية المواطنين عن طريق إمدادهم بالخدمات والدخل ، والتي يشمل التأمين الاجتماعي والمساعدات العامة والخدمات الصحية وخدمات الرعاية والإسكان.

سياسات الرعاية الاجتماعية هي تلك السياسة التي تؤثر في توزيع الموارد حيث تمثل آلية الحكومات في توزيع الموارد المحدودة والاتفاق والاختلاف على أولوية الاهتمامات والقضايا المرتبطة بتحديد واختيار البرامج.

وعرفها البعض على أنها مجموعة من المسارات التي تحدد الجهود الحكومية والأهلية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية ومواجهة المشكلات الاجتماعية ومقابلة الحاجات الإنسانية من خلال خطط علمية وبرامج ومشروعات موجهة بتشريعات وقرارات ترتبط بالإطار الاقتصادي والقيمي والسياسي في المجتمع ، لتحقيق العدالة في الداخل والخدمات كمبادئ توجه العمل الاجتماعي في المجتمع .

ومن استعراض تعريف سياسات الرعاية الاجتماعية نجد أن البعض يتناولها كمفهوم مرادف لمفهوم السياسة الاجتماعية ، بينما يتناولها البعض على أنها أضيق نطاقا وأكثر تحديدا من السياسة الاجتماعية .

ولعلنا نلاحظ اهتمام مجتمعي بسياسات الرعاية الاجتماعية في السنوات الأخيرة ويمكن أن نفسر ذلك في ضوء مجموعة من العوامل تتمثل في:

١- أن سياسة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية بدأت تزداد عما كانت عليه في البداية وتغطي مناطق كثيرة من الدولة.
٢- هناك تقدم هائل في وسائل تقديم الخدمات لأفراد المجتمع لتقليل معاناتهم.
٣- تدبير الموارد التي تزيد من خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدم للناس من أجل أحداث التغيير.
٤- ظهور البرامج الوقائية التي تحسن من مستوى معيشة أصحاب الدخل المنخفض والتقليل من مختلف الفئات.
٥- التقدم التكنولوجي الهائل نتيجة التقدم المعرفي والعلمي وفي مجال المعلومات والتقدم الطبي الهائل.
٦- الوصول إلى حلول للمشكلات المتوقعة مع مراعاة تقديم الرعاية لكل الناس المحتاجين من مختلف الفئات.
٧- الاهتمام بالقضايا التي تمس العدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع.
٨- تحقيق النمو المتوازن والمستمر ودفع المجتمع بصفة دائمة إلى الأمام على أساس من التخطيط العلمي السليم.
٩- إشباع أقصى قدر ممكن من احتياجات أفراد المجتمع بما يساهم في تحقيق معدلات أفضل من الرفاهية الاجتماعية لهم.
١٠- أقصى مستويات التعاون بين كافة أجهزة تخطيط الرعاية الاجتماعية حيث تعمل هذه الأجهزة في إطار سياسة اجتماعية محددة.

اسس االسياسة الاجتماعية :

وبناء على ما سبق يمكن تحديد أسس السياسة الاجتماعية فيما يلي:

١- جهود عملية منظمة: يقصد بها الجهود البحثية العلمية المقننة من مسموح اجتماعية واقتصادية لتحديد طبيعة المشكلات وحجمها في المجتمع ليتسنى التخطيط لمواجهتها في ضوء تلك النتائج وتكون هي الأساس في بناء قرار المرتبط بنوع البرامج وأهدافها.

٢- والمشاركة والمساهمة الحكومية والأهلية فمسئولية حماية المجتمع هي مسئولية اجتماعية يساهم فيها المجتمع بمؤسساته الحكومية والأهلية ويؤدي ذلك إلى فهم المجتمع لمشكلاته بصورة أكبر وترابط أفراده والتدخل في صنع البرامج التي تناسبه.

٣- الوقاية والعلاج: الأساس الذي ينبت عليه مشاريع السياسة الاجتماعية هو أساس قائم على التخطيط لمواجهة المشكلات قبل حدوثها ، وإعداد وبناء هيكله والعمل على إعادة تأهيل الفرد لينتج ويعمل.

٤- تحديد المجالات: السياسة الاجتماعية تحدد المجالات التي تمارس فيها وأهدافها في هذه المجالات وغالبا ما تكون مجالات التي تمارس فيها وأهدافها في هذه المجالات وغالبا ما تكون مجالات واسعة كالتعليم والصحة والإسكان والتأمينات الاجتماعية والمجال الاقتصادي والمجالات الاجتماعية والتشريعات اللازمة لتحقيق هذه المجالات الاجتماعية كما تشمل البرامج التأهيلية والأنشطة الترفيهية والأمن الاجتماعي ..... الخ.

٥- الأساليب وطرق القياس: إن رسم الأهداف يتطلب وجود أسلوب لتحقيق هذا الهدف ، وهذا يتطلب وجود نمط علمي لقياس مدى التقدم أو القصور في الأساليب المتبعة ، ويقول كثير من الدارسين على أهمية وجود وسائل القياس اللازمة ، وعلى أنها لا تقل أهمية عن أساليب تحقيقه الأهداف بل أنه لا يمكن الاستمرار في طرح وسائل وأساليب دون أن يكون لها مقاييس يعتمد على نتائجها في تطوير وتغيير وتعديل هذه البرامج والأنشطة ترسم البرنامج يجب أن يقابله مجموعة من المتغيرات مثل الفترة الزمنية الأهداف – وسائل التقييم – النتائج المتوقعة في القريب العاجل والأمد الطويل وهكذا.

٦- الإطار الثقافي للمجتمع بناء السياسة الاجتماعية لا يخلق بعيدا عن ثقافة المجتمع الذي تمارس فيه ، ففهم هذا الجانب يكون أدعي إلى تبني صيغ مقبولة ونابعة من المجتمع نفسه ، تتفاعل معه ومع احتياجاته وهذا ما جعل السياسة الاجتماعية شخصية مميزه تمارس في حدود إطار المجتمع الذي يخلق فيه.

٧- إمكانات المجتمع . أن السياسة الاجتماعية ومشاريعها لا يمكن أن تنفذ بعيدا عن إمكانيات المجتمع سواء من الطاقات البشرية أو المادية أو الجغرافية وكذلك النظم السياسية لأنها جميعا تشكل عناصر مهمة جدا في رسم وتنفيذ برامج السياسة الاجتماعية.

٨- الفترة الزمنية: إذا كانت السياسة هي عبارة عن خطط وبرامج تستهدف جماعات معينة بغرض التدخل للوقاية والعلاج، فلا بد من أن يكون هناك توقيتا زمنيا محددا لهذه الخطط ، فلا يمكن أن تكون هناك خطة مقترحة زمنيا ، بل لا بد من أن يكون لها بداية ونهاية ، وغالبا ما تعبر الدول عن ذلك برسم سياسة خمسين أو أكثر من ذلك ، تدخل السياسة الاجتماعية كعنصر أساسي فيها،
على أن تعمل الدولة في ضوء ما يتوفر لها من إمكانيات وقدرات وأولويات في تنفيذ هذه الخطط في الفترة المتفق عليها سلفا.

أهمية تحديد السياسة الاجتماعية :

تشكل السياسة الإطار الذي يحوي عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تشكل أيضا الإدارة التي توجه هذه العمليات فالسياسة يعضدها المجتمع من خلال مكوناته الشرعية ، وبذلك فإن تحديد السياسة الاجتماعية لها أهمية تتضح فيما يلي:

أ) عن طريق تحديد السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق امثل استثمار ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع او التي يمكن إتاحتها أو يكون من المطلوب توافرها او تنميتها .

ب) إشباع احتياجات أفراد المجتمع وتحقيق النمو المستمر المطرد ودفع المجتمع نحو التقدم المستمر اجتماعيا واقتصاديا وذلك بالتركيز على:
١- القدرة على التوقع والتنبؤ العلمي السليم.
٢- القدرة على تحقيق التوازن الدينامي المستمر بين حاجات ومشكلات المجتمع من ناحية وموارده البشرية والمادية من ناحية أخرى.

ج) يساهم تحديد السياسة الاجتماعية في عملية توزيع الموارد وفي تشكيل نزوعية الحياة لأفراد المجتمع وتعديل الإمكانيات والأدوار والحدود والجزاءات بين الأفراد والوحدات الاجتماعية داخل المجتمع.
د) توضح مجالات العمل واتجاهاته وأسلوب التنفيذ في ضوء تحديد الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى التي يسعى المجتمع لتحقيقها.
ه) تعمل على تعاون المخططين في تحديد الأولويات عند وضع الخطط الاجتماعية للتنفيذ كما أنها توضح الأسس التقويمية للبرامج والخطط.
و) تحديد السياسة الاجتماعية يعمل على ربط الأجهزة القائمة على تنفيذ البرامج والمشروعات الاجتماعية والعمل على تكامل الخدمات المقدمة.
ز) تجنب الارتجال في رسم ووضع الخطط والبرامج والمشروعات ويساعد على إيجاد مناخ ملائم لتحقيق أهداف السياسة.

*** وهناك مجموعة من العوامل تؤثر في تحديد السياسة الاجتماعية والتي يمكن حصرها فيما يلي:**

١- مدى توافر البيانات سواء كانت عن منظمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع او على التعرف على المشكلات والحاجات غير المشبعة ، من ناحية والموارد التي يمكن أن تستخدم في إشباعها من ناحية أخرى.
٢- الفئات التي تعمل معها السياسة لتحقيق أهدافها.
٣- اختيار المشكلات التي لها أولوية في المجتمع.
٤- أسلوب العمل الذي يتبع في العمل الاجتماعي.
٥- مدى توفر الفرص للمشاركة الشعبية.
٦- الإطار الثقافي السائد في المجتمع وما يحتويه من نسق قيمي واتجاهات إيديولوجية.
٧- مدى توافر كوادر فنية وسياسات لديها وضوح فكري يتعلق بأهداف وأولوية البرامج والمشروعات واحتياجات المجتمع حتى تكون السياسة معبره عن تلك الاحتياجات مستهدفه إشباعها.
٨- الأهمية التي يعطيها سكان المجتمع لما سوف يترتب على تطبيق السياسة وكذلك تنفيها ومدى تناسب التكلفة مع العائد المتوقع في تنفيذ السياسة.